

بنك القاهرة
Banque du Caire



تقرير الحوكمة السنوي

عام 2023

كلمة رئيس مجلس الإدارة

	1.	التمهيد
3	1-1	الهدف
3	1-2	التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة
3	1-3	تطبيق مبادئ الحوكمة
3	2.	إطار العمل
3	3.	إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2023 نهج الحوكمة
4	3-1	متطلبات الإفصاح وحماية العملاء
4	3-2	تحديد الهيكل التنظيمي
4	3-3	المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة
6	4.	مجلس الإدارة
7	4-1	تشكيل مجلس الإدارة
7	4-2	واجبات أعضاء مجلس الإدارة
7	4-3	رئيس مجلس الإدارة
8	4-4	أمين سر مجلس الإدارة
8	4-5	اجتماعات المجلس
8	4-6	لجان المجلس
8	5.	مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية
9	6.	الإدارة التنفيذية
9	7.	كيفية إدارة المخاطر
10	8.	نظام الرقابة الداخلية
11	8-1	مجموعة المراجعة الداخلية
13	8-2	الالتزام المصرفي
14	8-3	قطاع الرقابة الداخلية
14	9.	مراقب الحسابات
15	10.	التصنيف
16	11.	رأس المال والأسهم
16	12.	حقوق المساهمين
17	13.	الإفصاح
17	14.	تضارب المصالح
18	15.	شكاوى العملاء وقطاع حماية العملاء
20		الخاتمة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمو بنك القاهرة المحترمون،

تحية طيبة وبعد،

أن بنك القاهرة وهو يتقدم في مسيرته الناجحة قد حقق قفزات واسعة في مجال تطبيق الحوكمة

وحيث أن الالتزام بمتطلبات تطبيق ممارسات الحوكمة أصبحت على قدر عالٍ من الأهمية بالنسبة لجهود تنمية أسواق المال وتعزيز استقرارها وحماية المستثمرين فيها، فقد أصبحت أيضاً عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث أظهرت الدراسات أن المؤسسات المالية الملتزمة بالحوكمة تتمتع بمعدل أعلى فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مما يثبت أن المستثمرين يقدرون أهمية الحوكمة الرشيدة.

ونظراً لما لمسناه من اهتمام متزايد من قبل جميع الأطراف ذوي المصالح بما فيهم المساهمين، فقد أولينا هذا التقرير المزيد من العناية لبيان القضايا المتعلقة بتطبيقات الحوكمة التي تعتمد عليها جميع الأطراف ليكون مرجعاً معتمداً لتقييم نتائج ممارسات الحوكمة لدى بنك القاهرة وضمان كفاءة وفعالية العمليات الإدارية وشفافية الإجراءات على مستوى البنك.

ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المنشودة، فقد تم خلال العام 2023 العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء من خلال وضع سياسات واضحة ومتكاملة تهم جميع الأطراف وعلى رأسهم مساهمي وعملاء البنك، وسعيًا منا للالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية فقد وضع البنك خطة عمل منهجية لتطبيق جميع الأطر التشريعية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وبناءً على ما سبق فإن مجلس الإدارة يدرك ويعي أهمية الحوكمة ويعمل على تعظيم قيمتها بالبنك وبين الأطراف المختلفة وكذلك يسعى إلى نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين بالبنك

وختاماً نعبر من خلال هذا التقرير عن شكرنا لجميع الجهات المعنية بالإشراف على تطبيقات الحوكمة داخل البنك المركزي المصري لما في ذلك من مصلحة بالغة الأهمية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع الاقتصادي بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

1- تمهيد

يعتبر بنك القاهرة الالتزام بتطبيق متطلبات الحوكمة من العوامل الأساسية لتعزيز صور المؤسسة داخلياً وخارجياً من خلال الالتزام بثقافة مؤسسية تحفز أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمسؤولين وكافة الموظفين وأصحاب الاختصاص للارتقاء بكفاءة أنشطة وعمليات البنك والالتزام بالسلوك القويم، وكذلك تأمين عوائد مجزية على الاستثمار ونمواً في الإنتاجية على المدى الطويل.

1-1 الهدف:

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة العليا بأن الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين وذوي المصالح الأخرى من خلال زيادة مستوى الشفافية للملكية والسيطرة وإيجاد نظام فعال لمراقبة إدارة إستراتيجيات الأعمال.

ومن هنا، فقد تضافرت كل الجهود اللازمة للتعريف بأهمية الحوكمة في بنك القاهرة.

1-2 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يتعهد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولون بالالتزام بمبادئ الحوكمة واتباع أفضل ممارساتها الموجودة في دليل الحوكمة الخاص ببنك القاهرة، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح البنك وتحقيق أهدافه. كما يقوم المجلس وبشكل دوري بالتأكد من احترام كافة مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال المراجعة الدورية عن طريق قائمة الفحص الخاصة بالتزامات دليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة، ومن خلال تحديث قواعد السلوك المهني بغرض تحديث ممارسات الحوكمة الخاصة به لتتوافق مع المتطلبات الرقابية بالإضافة إلى تعزيز القيم المؤسسية والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى والتي تطبق على كافة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك.

1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة:

حرصاً من مجلس إدارة بنك القاهرة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة في البنك، حسبما نص على ذلك دليل الحوكمة المؤسسية للبنك و التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري، فإن مجلس إدارة البنك قد اعتمد تطبيق مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بممارسات الحوكمة في البنك ليؤكد الحرص الواضح من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك على إعطاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم لما في ذلك من توافق مع المتطلبات القانونية والتشريعية والتوجه الفعلي في الالتزام بالمعايير الدولية و التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وتوصيات لجنة بازل.

2- إطار العمل:

بالاستناد إلى تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة الصادرة في نوفمبر 2011 وإلى دليل الحوكمة المؤسسية للبنك المعتمد من مجلس الإدارة في يوليو 2013 والمحدث في مارس 2019 ودليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة في أغسطس 2021 و آخر تعديل تم اعتماده من مجلس الإدارة بتاريخ 30 مارس 2023 فقد حرص مجلس إدارة البنك على تحديد التوصيف الوظيفي لوظائف الرقابة الداخلية بالبنك وخاصة وظائف التفتيش والالتزام والمخاطر. كما حرص على تحديد المسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس والميثاق الخاص بكل لجنة من تلك اللجان وكذلك الحال بالنسبة للجان البنك الإدارية العليا التابعة للإدارة التنفيذية مع بيان دورها ومسؤولياتها. وفي هذا الإطار، فإن تقرير الحوكمة السنوي يهدف إلى الإفصاح وبكل شفافية عن ممارسات الحوكمة التي يقوم بها بنك القاهرة والذي يعكس قيم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يجب على جميع الأطراف الالتزام بها.

3- إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2023 لتعزيز نهج الحوكمة:

تعهد بنك القاهرة بتحقيق أعلى مستوى من ممارسات الحوكمة لضمان نمو مستدام في المستقبل وتأمين قيمة طويلة الأمد للمساهمين وكفالة أعلى مستوى حماية ممكن للعملاء.

خلال عام 2023 واصل بنك القاهرة بذل الجهود لاعتماد تطبيق أحدث معايير الحوكمة وتنفيذها وتعزيزها على نطاق واسع.

نقدم لكم فيما يلي ملخصاً بالإنجازات الرئيسية المتعلقة بتطبيق وتعزيز إطار الحوكمة:

3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء:

تم اعتماد كافة المعايير الدولية والمعتمدة من البنك المركزي المصري للتقارير المالية، ونؤكد على التزامنا بتطبيق أي متطلبات جديدة بهذا الخصوص.

هذا ويتبع البنك سياسة وقواعد صارمة حول معالجة الشكاوى وإدارتها ومعالجة تضارب المصالح مع العملاء، والطريقة التي ستتبع لمعالجة البيانات الشخصية والمعلومات ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقوانين المحلية المنظمة لذلك.

3-2 تحديد الهيكل التنظيمي:

يحرص مجلس إدارة البنك على تحديث الهيكل التنظيمي للبنك كلما اقتضى الأمر ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية، ويدعم تطبيقات الحوكمة وتعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية وكذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية وليغطي احتياجات البنك المستقبلية في التوسع وتطوير الخدمات المالية والمصرفية، حيث تم اعتماد آخر هيكل تنظيمي خلال عام 2023 بجلسة مجلس الإدارة رقم 2023/7 بتاريخ 10 ديسمبر 2023.

حيث تم استحداث " مجموعة الاتصالات المؤسسية والتنمية المستدامة والتمويل المستدام "

بتبعية إشرافية مباشرة الى السيد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتبعها كل من "قطاع الاتصالات المؤسسية " و"إدارة الاستدامة والتمويل المستدام"

كما تم تعديل مسمى ونطاق عمل "قطاع الاتصالات المؤسسية والتنمية المستدامة " الى "قطاع الاتصالات المؤسسية" كما تم تعديل التبعية الإشرافية من "السيد /رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي" الى " رئيس مجموعة الاتصالات المؤسسية والتنمية المستدامة والتمويل المستدام"

كما تم تعديل التبعية الإشرافية لـ "إدارة الاستدامة والتمويل المستدام " من نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي الى "رئيس مجموعة الاتصالات المؤسسية والتنمية المستدامة والتمويل المستدام"

كما تم تعديل تصنيف الإدارة العامة للشمول المالي الى "إدارة الشمول المالي مع الاحتفاظ بنفس التبعية الإدارية الى "السيد / نائب الرئيس التنفيذي"

كما تم إلغاء إدارة تنمية الاعمال بأفريقيا من الهيكل التنظيمي الرئيسي للبنك ودمج نطاق العمل الخاص بالإدارة الى "قطاع المؤسسات المالية "

3-3المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة: دور البنك في مجال المسئولية الاجتماعية والاستدامة:

التنمية المستدامة لبنك القاهرة: دور البنك في مجال التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة:

تأتي المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة في صدارة أولويات البنك، ونحرص دوماً على مراعاة البعد المجتمعي على أن يكون متماسياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

في إطار إستراتيجيته للتنمية المستدامة يقوم البنك بدعم مجالات هامة مثل التمكين الإقتصادي لمختلف شرائح المجتمع وخاصة المرأة والشباب في جميع محافظات مصر وبالأخص الصعيد والذي يستحوذ على أكثر من 90% من مبادراتنا، إلى جانب الأهتمام بملف الصحة وجودة التعليم والرياضة والحفاظ على البيئة وتنمية وإعمار القرى ومساندة الإقتصاد القومي.

ومن أهم المبادرات التي أطلقها البنك خلال عام 2023:

القطاع الصحي:

حرص البنك على توجيه مساهماته لدعم العديد من المستشفيات أبرزها

- مستشفى جامعة عين شمس
- مستشفى الناس
- معهد الأورام
- مستشفى جامعة القاهرة – وحدة الملك فهد
- مستشفى مجدى يعقوب لأمراض القلب
- مستشفى سرطان الأطفال 57357
- علاج الحالات الأولى بالرعاية بالتعاون مع جمعية الأورمان
- مستشفى الهلال الأحمر
- مستشفى بهية لعلاج سرطان الثدي بالمجان
- علاج الحالات المستحقة بمستشفى جامعة المنصورة

التمكين الإقتصادي:

يحرص البنك على مساندة إقامة مشروعات تدر دخل مستدام للشباب والمرأة المعيلة من خلال إطلاق العديد من المبادرات أبرزها:

- رعاية ودعم الحرف التراثية بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال رعاية معرض تراثنا.
- مشروع القرض الحسن بالتعاون مع جمعية الأورمان لتمويل 2000 مشروع صغير للفئات الأكثر احتياجا من الشباب والمرأة المعيلة في صورة قروض حسنة
- التبرع لتنظيم حفل زفاف جماعي للأسر الأكثر احتياجا
- التبرع لصندوق تحيا مصر لدعم مبادرة "شئنا امن" لتوفير البطاطين للأسر الأكثر احتياجا بجميع محافظات الجمهورية

مبادرة bGreen للحفاظ على البيئة:

- دعم المنتجات الصديقة للبيئة، من خلال تقديم الدعم والمساندة الكاملة للحرفيين والعارضين من أصحاب المنتجات الصديقة للبيئة والبديلة للبلاستيك بمعرض "تراثنا" بالشراكة مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التجارة والصناعة على مدار عامين متتاليين عبر تخصيص جناح خاص بالمنتجات الصديقة للبيئة وترويجها والحث على استخدامها.
- التبرع لمحافظة جنوب سيناء لتطوير مدينة شرم الشيخ
- التبرع لمستشفيات شفاء الأورمان لإنشاء محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء لصالح مستشفيات شفاء الأورمان

ذوى الإحتياجات الخاصة:

- رعاية مشروع SEED لدعم 500 فرد من ذوى الإحتياجات الخاصة لتأهيلهم لسوق العمل.

التعليم

- منح دراسية للطلاب المتميزين بجامعة السويدي لعلوم التكنولوجيا
- منح دراسية للطلاب المتميزين بجامعة النيل
- منح دراسية للطلاب المتميزين بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- تقديم منح دراسية للطلاب المتميزين بالجامعات الأهلية الجديدة وتشمل جامعات الملك سلمان الدولية، العلمين الدولية، الجلالة، والمنصورة الجديدة، إلى جانب إنشاء واحداً من أحدث معامل تكنولوجيا المعلومات الأكثر تطوراً لمساندة الطلاب في تجربتهم التعليمية المتميزة بتلك الجامعات.
- سداد المصروفات الدراسية للطلاب المستحقين بمحافظة جنوب سيناء
- تعاون البنك مع انجاز مصر لدعم البرامج الخاصة بالمدارس

- تعاون البنك مع مؤسسة Enactus Egypt لربط معارف الطلاب بمجتمعات ريادة الأعمال
- التبرع لمصر الخير بشنط مدارس للأطفال الأكثر احتياجاً

تنمية القرى:

- ساهم البنك مشروعات عديدة ومنها مشروع إعادة إعمار القرى بمحافظة أسوان والفيوم في إطار مبادرة "حياة كريمة"، ومشروع إحياء الحرف اليدوية النوبية
 - التبرع لصندوق تحيا مصر ومصر الخير لشراء كراتين رمضان للمستحقين بالأماكن الأكثر فقراً التدريب الصيفي لطلبة الجامعات:
- حرص بنك القاهرة من خلال مجموعة الموارد البشرية قطاع التدريب والتطوير على منح فرص تدريبية لطلاب الجامعات على الأعمال المصرفية بجميع فروع وقطاعات البنك المختلفة وبلغت عدد الفرص التدريبية نحو 456 فرصة تدريبية

الطريقة التدريبية:

- محاضرات تعريفية وتوعوية اونلاين
- تدريب عملي يومي بكافة فروع البنك وقطاعات المركز الرئيسي
- إرشاد عملي ((Mentoring
- مشروع جماعي يهدف إلى خلق أو تعزيز منتجات أو خدمات بنك القاهرة

المعارف المغطاة عن طريق حضور محاضرة اونلاين أسبوعياً بجانب التدريب العملي:

- المعرفة السلوكية الفردية MBTI
- Career Planning
- Business Ethics
- منتجات وخدمات بنك القاهرة
- Digital Evolution in the Banking Era
- CV Writing and Interviewing Skills
- الشمول المالي
- Entrepreneurship and SMEs

4-مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالأشراف الشامل والتوجيه الاستراتيجي للبنك من خلال الموافقة واعتماد السياسات المختلفة للبنك بما فيها سياسات الائتمان والاستثمار، سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة من المجلس ومن خلال وضع سقف محدد للحد من نسبة تعرض البنك للمخاطر.

لم تطرأ تغييرات في مجلس إدارة بنك القاهرة خلال عام 2023 وكان تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للتالي:

م	الاسم	صفة العضوية
1	السيد الأستاذ/ طارق السيد هاشم فايد	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
2	السيد الأستاذ / محمد بهاء يحيى محمد الشافعي	نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
3	السيد الأستاذ / وائل عاصم عبد الرحمن زيادة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/مستقل
4	السيد الأستاذ / أشرف محسن احمد بكرى	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
5	السيدة الأستاذة / أمل على محمد عبد الرؤوف عصمت	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/ مستقل
6	السيد الأستاذ / هشام محمد انيس على سند	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/مستقل
7	السيدة الأستاذة/ ليلي فارح المقدم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/مستقل
8	السيد الأستاذ / هشام عبد العظيم إبراهيم هندی	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/مستقل

تم عرض تغيير صفة العضوية للأستاذ/أشرف محسن أحمد بكري ليصبح عضو مجلس إدارة غير تنفيذى /غير مستقل حيث انه ممثلاً لبنك القاهرة أوغندا

4-1 تشكيل مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة خلال عام 2023 يتكون من رئيس مجلس الإدارة وهو الرئيس التنفيذي للبنك ونائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي و6 أعضاء غير تنفيذيين

مع الإشارة إلى أنه لا يقوم أي من أعضاء المجلس غير التنفيذيين بأى مهام تنفيذية بالبنك.

كما لا يوجد عضو غير تنفيذى من المجلس يعمل موظفاً في البنك بتفرغ كلى أو جزئى، وذلك بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة بالبنك

ووفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادرة بالكتاب رقم 771 بتاريخ 11 نوفمبر 2021 والتي تتضمن تعديلات على تعليمات الحوكمة الصادرة في اغسطس 2011 والتي سيتم تطبيقها اعتباراً من انتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة والتي كانت من ابرز بنودها ما يلى

م	البند	ملاحظات
1	ألا يقل تمثيل المرأة عن عضوتان بالمجلس	يوجد عضوتان بمجلس الإدارة الحالى لبنك القاهرة
2	الفصل بين مهام ومسئوليات رئيس المجلس والرئيس التنفيذي	وفقاً لكتاب البنك المركزى فالمدة المتاحة لتطبيق هذا الشرط حتى انتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة والتي تنتهي في مارس 2024
3	يتضمن مجلس الإدارة عضوين تنفيذيين على الأكثر وباقي الأعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوان غير تنفيذيين مستقلين على الأقل	متوافرة هذه الشروط فى المجلس الحالى
4	التعليمات الخاصة برئاسة اللجان وخاصة لجنة المراجعة	متوافرة ببنك القاهرة حيث أن رئيس لجنة المراجعة عضو غير تنفيذى /مستقل ولا يترأس لجنة أخرى

4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يلتزم كل عضو من مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية والإخلاص والتقدير بالسلطة المؤسسية كما هي محددة فى القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى ودليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة. كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك والمساهمين كافة والعمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

4-3 رئيس مجلس الإدارة:

يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام الرئيس التنفيذي الرئيسى للبنك وفقاً لما تم إقراره بمجلس الإدارة، ومع انتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة فى مارس 2024 سيتم تطبيق تعليمات البنك المركزى ، الواردة بالخطاب رقم 177 بتاريخ 11 نوفمبر 2021 والذى ينص على الاتى:- "يتعين الفصل التام بين مسؤوليات ومهام ومنصبى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (العضو المنتدب) ولا يجوز أن يتولى ذات الشخص رئاسة مجلس إدارة البنك ومهام الرئيس التنفيذي ويتم تحديد واختصاصات ومسؤوليات كل منهما وتوثيق ذلك كتابياً واعتماده من مجلس الإدارة على أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذى

ويكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسئول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة وفعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب بالإضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة كما تتضمن واجبات رئيس مجلس الإدارة فضلاً عن تلك التي ينص عنها في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيامه بالعمل على ما فيه مصلحة البنك. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بالتقييم الذاتي لأعضائه من خلال نموذج يتم استيفائه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

4-4 أمين سر مجلس الإدارة:

قام أمين سر مجلس الإدارة بتسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما قام بتأمين حق إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين.

4-5 اجتماعات المجلس:

تم الالتزام بما يتضمنه دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك من اجتماع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال العام أو عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه للانعقاد، حيث تم عقد عدد 8 جلسات خلال عام 2023 هذا ولم يتغيب أي من أعضاء المجلس عن أكثر من ثلثي جلسات للمجلس خلال العام.

4-6 لجان المجلس:

تلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية اتخاذ القرار خاصة عند قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام الرئيس التنفيذي في نفس الوقت.

وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه والارتقاء بكفاءته مع عدم الإخلال بأحكام القانون بشأن تشكيل لجنة المراجعة يقوم البنك بتشكيل عدة لجان تابعة للمجلس منها اللجنة التنفيذية، لجنة المخاطر، لجنة الأجور والمكافآت، لجنة الحوكمة والترشيحات، لجنة السياسات الاستثمارية، لجنة نظم المعلومات والتكنولوجيا المصرفية وقد قامت اللجان المنبثقة من المجلس بعقد 62 اجتماع خلال عام 2023، عرضت جميعاً وبشكل منتظم على مجلس الإدارة وقد تضمنت جميع محاضرها جداول متابعة لتنفيذ قراراتها وتوصياتها. وقد انتهجت جميع اللجان نهج دعوة مسئولى الإدارة العليا من ذوي الاختصاص لحضور اجتماعاتها. كما تميز عام 2023 بوجود قدر جيد من التنسيق بين مختلف أعمال اللجان كما تم مراجعة لوائح واختصاصات عمل هذه اللجان والتأكد من مطابقتها للالتزامات البنك القانونية والرقابية واللائحة.

وقد تم تطبيق نموذج إستمارة لأداء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ليقوموا باستيفائها دون الإفصاح عن أسمائهم.

5- مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية:

بالإستناد إلى قانون الشركات رقم 1981/159 وتعديلاته فقد وضع البنك سياسة خاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه حيث تم وضع آلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، تعرض سنوياً على الجمعية العامة للاعتماد. هذا مع الإشارة لعدم تقاضى السادة أعضاء المجلس غير التنفيذيين لأى أجر.

6- الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة على وعى كامل بدورها المتعلق بالحوكمة، وذلك من خلال التزامها المطلق بتطبيق المتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز وجود الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة البنكية.

بالإضافة على ذلك يترأس الرئيس التنفيذي بالبنك فريق إدارة الأزمات ويضم الفريق كذلك أعضاء من مختلف إدارات البنك.

7- كيفية إدارة المخاطر:

- يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع إدارات وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه .
- مسئولية إدارة المخاطر في المقام الأول تقع على عاتق كل موظف في البنك عند التعامل مع المخاطر القائمة والمحتملة. كما أن البنك يعتمد على إطار عام لمواجهة كافة المخاطر وذلك من خلال ثلاثة أطر ثانوية:



- تُعتبر الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) هي المسؤولة عن جميع المخاطر التي تواجه البنك (Bank's Risk Profile) وتسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات المتماشية مع حجم تلك المخاطر، مع ضمان مواءمة سياسات إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للحفاظ على تحقيق معدلات النمو المستدامة.
- من أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة العليا بوضع جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قامت أيضاً بوضع أسقف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقامت بتشكيل اللجان وحددت مسؤولياتها وصلاحياتها.
- كما تتولى الإدارة العليا مسؤولية الإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر، كما يتعهد مجلس الإدارة الإبقاء على الرقابة شاملة وفعالة.
- يتبنى البنك نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بكوادر تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بأعمالها وباستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للتطبيق. ويتم تنفيذ إطار الرقابة والإدارة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجان الائتمان المختلفة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر.

مسئوليات / مبادرات إدارة المخاطر : تتضمن بشكل عام النقاط التالية:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير منهجيات رصد وقياس وإدارة والتحكم والإبلاغ عن كل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد الإدارة العليا بتقارير دورية ومعلومات بشأن قياس وممارسات إدارة المخاطر.
- عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية بشكل فردي (Obligor Risk Rating) وذلك بهدف الوقوف على أى مؤشرات سلبية أو تراجع تستلزم اتخاذ إجراءات احترازية.
- إشارات الإنذار المبكر (Early Warning Signals): تستهدف الاكتشاف المبكر والتخفيف من المخاطر من خلال تحديد المخاطر المحتملة لدعم التدخل في الوقت المناسب وتجنب الأزمات واقتراح إجراءات تصحيحية لتخفيف شدة الأثر في حالة حدوث الأزمات لعملاء الائتمان بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من المعايير (مالية وغير مالية) والتي ترتبط بالعملاء والصناعات المرتبطة بهم.
- التقييم الداخلى لكفاية رأس المال (ICAAP) لقياس مدى توافر رأس مال كافي لتغطية واستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، والتحقق من مدى توافق المخاطر المقبولة (Risk Appetite) مع كل من الاستراتيجية وتخطيط إدارة رأس المال والسيولة، ونتائج اختبارات التحمل.
- إجراء اختبارات التحمل (Stress Testing) لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة حدوث أى من السيناريوهات المفترضة. يقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل، ويتم التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال وتماشيها مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.
- تحديد معايير لقبول المخاطر الائتمانية لعملاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتحديد المبدئي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة (TM-RACs)، ويساهم تطبيق تلك المؤشرات في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتوجيه موارد البنك بكفاءة نحو الأسواق المستهدفة.
- الإفصاح المالي الفعال: يسعي بنك القاهرة باستمرار إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بهدف تقديم المعلومات المالية الأكثر دقة التي تعكس بشفافية الوضع المالي للبنك.
- تطبيق معيار IFRS9 وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بداية من أول يناير 2019

8-نظام الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول وبشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في بنك القاهرة، حيث يتم إنشاء سياسات خاصة وإرشادات وضوابط لكي تتوافق وأدلة الرقابة الداخلية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري. وكذلك وضع حدود فاصلة للمسئولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية، كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات البنكية.

وتقوم لجنة المراجعة في هذا الصدد والنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية وتقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي تقوم بها إدارة التفتيش وإدارة الالتزام المصري بالإضافة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبي الحسابات الخارجيين.

وبناءً على الملاحظات والتوصيات المقدمة من لجنة المراجعة للبنك يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك، حيث تعزز كل من إدارة التفتيش وإدارة الالتزام المصري للبنك إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال ما يلي:

8-1 مجموعة المراجعة الداخلية

غرض مجموعة المراجعة الداخلية هو إعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية مصممة لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات البنك. مهمة مجموعة المراجعة الداخلية هي تحسين وحماية قيمة البنك عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. تساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإجراءات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

يتولى رئيس مجموعة المراجعة الداخلية الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية تخضع مجموعة المراجعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس مجموعة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة مهنيًا، ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً.

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات التالية

- التأكد من وجود خطة تدقيق سنوية مرنّة مبنية على مدى احتمالية جميع المخاطر وتمت مراجعتها بصوره سليمه من قبل الرئيس التنفيذي للبنك ومن ثم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة.
- وضع خطة المراجعة السنوية موضع التنفيذ بما في ذلك أي مهام خاصه أو مشروعات مطلوبة من قبل الإدارة و/أو لجنة المراجعة.
- يمكن القيام بإجراء تعديلات بالخطة خلال العام، ويتم مناقشة التعديلات الجوهرية مع الرئيس التنفيذي ومجموعة المراجعة الداخلية ومن ثم العرض على لجنة المراجعة للاعتماد والتصديق.
- التأكد من تطبيق المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.
- تحديد وتقييم المخاطر الهامة المتوقع أن تجابه عمليات البنك.
- التأكد من كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المتعلقة بتحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية
- التأكد من توافق والتزام أعمال الموظفين بالبنك والمديرين وأيضا الجهات الخارجية التي يتعاقد معها البنك بكافة سياسات وإجراءات البنك وأيضا كافة القوانين ومعايير الحوكمة المطبقة.
- مراقبة وتقييم فاعلية نظام البنك في إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاءه الرقابة التي تم وضعها للتأكد من التوافق والتطابق مع سياسات وخطط وإجراءات وأهداف الأعمال.
- تقييم إمكانيه الاعتماد ودقة وتكامل والتوقيت السليم وسلامة البيانات المالية ونظم إدارة المعلومات.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في حماية أصول وسمعة البنك و استمرارية نشاطه.
- مراجعة الإجراءات والنظم واقتراح تطويرها وذلك أثناء القيام بالمراجعة الدورية.
- مراجعة وتقييم استخدام الموارد بشكل اقتصادي، وبكفاءة وفاعلية.
- مراجعة تخطيط، وتصميم، وتطوير وتطبيق أنظمة الحاسب الآلي، والتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات البنك، إن وجدت.

- التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسباً.
- التأكد من تطبيق أفضل الممارسات الناجحة وأحدثها في مجال المراجعة الداخلية.
- مراجعة أنظمة الرقابة على الحاسب الآلي وخطة الطوارئ في حال حدوث خلل في نظام الحاسب الآلي ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة للتطوير.
- مراجعة جودة محفظة الائتمان ومحفظة الاستثمارات وعمليات إدارة المخاطر المصاحبة.
- القيام بأعمال الفحص الميداني بطريقه مهنيه احترافيه وفي الوقت المحدد كما يتعين الاحتفاظ بأوراق العمل ونتائج الفحص بشكل مناسب.
- تقديم ملخص تنفيذي لتقارير المراجعة إلى كلا من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك موضحاً ملخصاً لنتائج المراجعة.
- متابعة التوصيات للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية الفاعلة وأيضا إبلاغ الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل دوري في حال عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل فعال.
- عند اعتقاد مجموعة المراجعة الداخلية قبول الإدارة العليا لمخاطر متبقية يمكن أن تكون غير مقبولة للبنك، هنا يتعين على رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أن يقوم بمناقشه الأمر مع الإدارة العليا وفي حاله عدم التوصل إلى حل، فإنه يتعين إبلاغ لجنة المراجعة.
- إجراء التقييمات الخاصة، والتحريات المتعلقة بالشكاوى أو الاحتيال، ومهام المراجعة المطلوبة من قبل مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والإدارة، أو رئيس مجموعة المراجعة الداخلية.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم السارية.
- تتعامل مجموعة المراجعة الداخلية باعتبارها نقطة الاتصال الأساسية لتبادل المعلومات عن طريق تنسيق العمل مع المراجعين الخارجيين وكافة الهيئات الرقابية الأخرى للمراجعة وذلك لتحديد جوانب المساعدة التي يمكن تقديمها، وأيضا عقد الاجتماعات الدورية بحسب ما هو مطلوب، وتبادل المعرفة والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي تطرأ، هذا بالإضافة إلى تأكيد وجود التنسيق اللازم بين كافة الأطراف.
- عند تنسيق الأنشطة من قبل رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، يمكن له إذا أمكن أن يعتمد على عمل ونتائج جهات أخرى داخلية وخارجية تقدم خدمات التأكيد وأيضا الخدمات الاستشارية. وفي حال تقديم رئيس مجموعة المراجعة لخدمات استشارية فانه يتعين الاتفاق مع العميل على طبيعة ونطاق الخدمة شريطة ألا يقوم رئيس مجموعة المراجعة بأية مسؤوليات إدارية.
- تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
- تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوي الى لجنة المراجعة موضحاً فيه نشاط وأعمال المجموعة والمخاطر الجوهرية والأمور المتعلقة بالرقابة.
- كلما كان ذلك مطلوباً، يكون قطاع المراجعة الداخلية مسؤولاً عن تقديم خدمة المراجعة الداخلية لأي من الشركات الشقيقة والتابعة للبنك كما يقوم برفع تقرير المراجعة إلى كلا من الرئيس التنفيذي " للشركة محل

الفحص و مجلس إدارة / أو لجنة المراجعة بتلك الشركة بالإضافة إلى لجنة المراجعة للبنك. وقد يتم دعوة رئيس قطاع المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان المراجعة أو مجلس الإدارة " لتلك الشركات لا يكون لقطاع المراجعة الداخلية أية صلاحيات تنفيذية أو مهام في عمليات تلك الشركات الشقيقة أو التابعة

طبيعة الخدمات الاستشارية التي يمكن أن تقدمها مجموعة المراجعة الداخلية

قد تتخذ الخدمات الاستشارية أي من هذه الأدوار:

• دور التدريب:

من خلال تدريب الموظفين الجدد عند التحاقهم بالبنك وذلك فيما يتعلق بدور مجموعة المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات في الحوكمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر: المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، أهداف المراجعة الداخلية، منهج المراجعة المستند على المخاطر، تقارير المراجعة ومتابعة الإجراءات التصحيحية، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية في الحوكمة والمخاطر والرقابة بناء على احتياج أو طلب الإدارة.

• دور تقديم استشارات في إدارة المخاطر:

التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كما كان ذلك مناسباً.

• دور تقديم الاستشارات المهنية:

عند دعوة رئيس المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان الإدارة، يجوز على أية حال استشارته من قبل أعضاء اللجنة لتقديم الاستشارة المهنية فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة. وفي هذه الحالة أيضاً لا يجب النظر إلى المراجعة الداخلية كصانع لقرارات الإدارة كما لا تقوم المراجعة الداخلية بفرض أي رأي على الإدارة.

8-2 الالتزام المصرفي:

تعتبر مراقبة الالتزام بالقوانين والأحكام والمعايير وكذلك المتطلبات الرقابية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري المسؤولية الأبرز للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إن إدارة الالتزام المصرفي ببنك القاهرة هي وظيفة مستقلة تتميز بمكانة رسمية ضمن أعمال البنك يتم بموجبها تحديد وتقييم والتوصية ومراقبة وإعداد التقارير حول مخاطر الالتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية أو التشريعية والخسارة المالية أو الأضرار بسمة البنك نتيجة للفشل بالالتزام بالقوانين والأحكام وميثاق السلوك المهني ومعايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة وأنشطة البنك.

ولتمكين إدارة الالتزام من أداء مهامها ومسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تطبيق إطار حوكمة واضح للالتزام المصرفي مبني على النهج القائم على المخاطر متضمن تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ووضع المعايير التي تكفل تطبيقها في تتابع للدوار بين خطوط الدفاع الثلاثة ومنحها الصلاحيات للتعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك باستقلالية ومنحها صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى معلومات و سجلات و أفراد و عمليات البنك، كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. ويتم القيام بمسؤوليات إدارة الالتزام ضمن برنامج خاص

يحدد أنشطتها، وتوافق لجنة المراجعة على الخطط السنوية ويتم تنفيذها وفقاً لميثاق الالتزام وسياساته وإجراءاته، حيث تقوم إدارة الالتزام برفع التقارير على نحو دوري إلى لجنة المراجعة لعرضها واعتمادها من مجلس إدارة البنك حول جهود وقضايا الالتزام والتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

وخلال عام 2023 قامت مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية بجهود حثيثة في تعزيز تطبيق الحوكمة والالتزام المؤسسي بالإضافة إلى مساندة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات في إرساء مفاهيم الحوكمة والإيفاء بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية للبنك وتحديد وتقييم مخاطر الالتزام المرتبطة بمجالات الأعمال في البنك وكذلك الإلتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة في 2023 ، والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 2023 ، الى جانب المتابعة المستمرة للمستجدات والتطورات المحلية والدولية في مجالات الالتزام ورفع ثقافة الالتزام وقدرات العاملين بالبنك من خلال وضع وتنفيذ البرامج التدريبية والفعاليات والتي ساهمت في كون العاملين بالبنك على اطلاع دائم ومستمر باخر المستجدات في مجالات الالتزام .

حيث تم الإشارة إليها في مقدمة هذا التقرير ضمن إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2023 لتعزيز نهج الحوكمة.

8-3 قطاع الرقابة الداخلية

الهدف الرئيسي لإدارة الرقابة الداخلية يتمثل في تقديم ضمانات مستقلة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا حول التنفيذ والالتزام بسياسات البنك وإجراءاته لحماية البنك، ويتم تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور قطاع الرقابة الداخلية بالبنك ضمن الإطار الأشمل لنظام الرقابة الداخلية بأكمله كخط دفاع أول ضد المخاطر المحتملة.

ويمكن تفصيل أهداف قطاع الرقابة الداخلية كما يلي:

- التأكد من أن أنشطة البنك وعملياته تتم وفقاً للقواعد واللوائح وبما يتماشى مع السياسات والإجراءات الداخلية للبنك.
- اختبار ومتابعة مستوى الخدمات المصرفية المقدمة بإدارات وفروع البنك المختلفة والإفصاح عن أي سلبيات أو قصور فيها بما يسهم في رفع مستوى الأداء.
- التأكد من سلامة وصحة إدخال البيانات على الأنظمة المصرفية، كذا استيفاء واستكمال جميع الوثائق والمستندات ذات الصلة.
- التأكد من الالتزام بالمبادئ الرئيسية للرقابة مثل تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية والفصل بين الاختصاصات وفقاً للتعليمات المنظمة لكل عملية
- التأكد من حماية الأصول من السرقة والاختلاس والغش والتلاعب من خلال إجراء الجرد الفجائي على كافة العهد والموجودات ذات القيمة.

9- مراقب الحسابات:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، تختارهما الجمعية العامة للبنك من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض في البنك المركزي وذلك بالتشاور بين البنك المركزي و الجهاز المركزي للمحاسبات على أن يكون أحدهما من الجهاز المركزي للمحاسبات، و على البنك أن يخطر البنك المركزي بتعيين مراقبي الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تعيينهما.

وعلى مراقبي الحسابات أن يعدا تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك طبقاً للقانون و لمعايير المراجعة المصرية، وأن يلتزما في عملهما بالأحكام التي وردت في المواد من 103 إلى 109 من القانون رقم 159 لسنة 1981

والمواد من 265 إلى 270 من اللائحة التنفيذية للقانون، ووفقا لما جاء بقانون 194 لسنة 2020 وتكون الإدارة العامة للشئون القانونية بالبنك هي المستشار القانوني و لمجلس الإدارة أن يعين من غير أعضاء الإدارة القانونية مستشاراً قانونياً أو أكثر كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

إعمالاً للمادة (5) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988 و تعديلاته فقد صدر قرار السيد المستشار رئيس الجهاز رقم (992) لسنة 2023 بتولى الأستاذة المحاسبة/ لبنى عبد العزيز عبد الغفار -مدير عام – الجهاز المركزي للمحاسبات مراقباً لحسابات البنك عن العام المالي الذي

ينتهي في 2023/12/31 وقد وافقت الجمعية العامة العادية للبنك بجلستها بتاريخ 2023/3/30 على تعيين مراقبي الحسابات ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق القانوني وهم:

- السيد الأستاذ/ كريم طه محمود خالد – مكتب BDO خالد وشركاه (بالإشتراك مع الجهاز المركزي للمحاسبات)

- السيد الأستاذ/ إيهاب محمد فؤاد أبو المجد – مكتب KPMG – حازم حسن (للإستمرار متطلبات عملية طرح أسهم البنك في البورصات)

10-التصنيف:

يوضح الجدول التالي التصنيف الائتماني لبنك القاهرة عن الفترة من 2023/1/1 إلى 2023/12/31
جدول يوضح التصنيف الائتماني لبنك القاهرة عن عام 2023

Rating Agency	Rating	
Moody's	Long-term deposit	Caa1
	Outlook	Stable
Fitch	Long Term Rating	B-
	Outlook	Stable
Capital Intelligence	Long-term FCY	B
	Short-term FCY	B
	Outlook	Stable

وحقق بنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2023 قدرة 6661 مليون جم ، كما حقق صافي دخل من العائد والعمولات عن ذات العام المالي بمقدار 21697 مليون جنية

ولقد استطاع بنك القاهرة خلال عام 2023 زيادة كثير من المنتجات العصرية بما يمتلكه من خبرات كبيرة في إدارة وترتيب العمليات التمويلية الكبرى في العديد من القطاعات و في مقدمتها قطاع الطاقة وكذا كل من قطاع البترول والنقل والتطوير العقاري نظرا لمردودها الايجابي المباشر في خلق مزيد من فرص العمل و دفع عجلة التنمية.

كما كشفت نتائج أعمال البنك في نهاية 2023 عن زيادة المركز المالي وتوسيع النشاط وتحقيق التوازن في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية لزيادة حجم المركز المالي ليصل الي مبلغ 402مليار جنية مقابل 322مليار جنية في عام 2022 وقد استطاع بنك القاهرة خلال 2023 تحقيق ارتفاعا في ودائعه حيث بلغت نحو 302 مليار جم في نهاية 2023 مقابل 250 مليار جم في عام 2022 بزيادة نحو 52 مليار جم بمعدل نمو بلغ 21 % وبلغت صافي القروض وتسهيلات العملاء نحو 162 مليار جم

و يقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه في جمهورية مصر العربية من خلال 249 فرعاً ومكتباً ووحدة مصرفية ووكالة.

11- رأس المال والأسهم:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 20 مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 10 مليار جنيه مصري موزعاً على 5 مليار سهم بقيمة إسمية جنيهاً مصرياً للسهم الواحد وهيكل مساهمي البنك على النحو التالي:

الاسم	عدد الأسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	4 999 999 972	9 999 999 944
شركة مصر كابيتال	14	28
شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية	14	28
الإجمالي	5 000 000 000	10 000 000 000

- مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال وافق البنك المركزي المصري بناءً على طلب بنك مصر بزيادة نسبة مساهمته في بنك القاهرة من خلال زيادة نقدية بقيمة 10.5 مليار جم ليصبح رأس مال البنك المصدر والمدفوع بعد الزيادة 20.5 مليار جنيه مصري، وجاري استكمال الاجراءات القانونية .

12- حقوق المساهمين:

رأس المال

تتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال طبقاً للقواعد الرقابية للبنك المركزي المصري.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- وتقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال واستخدامه وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري الإلتزام بما يلي:

- ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن خمسة مليارات جنيه مصرى.
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين إجمالي القاعدة الرأسمالية/إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية 12.50%

الاحتياطات

تقضى تعليمات البنك المركزى بأنه وفقاً للقوانين المحلية يتم احتجاز 5% من صافى أرباح السنة لتغذية الاحتياطي القانوني وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50 % من رأس المال وهو احتياطي غير قابل للتوزيع.

تقضى تعليمات البنك المركزى المصرى بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة، ولا يتم التوزيع من الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى.

الأرباح (خسائر) محتجزة

تتكون من الأرباح المرحلة من أعوام سابقة والمحققة خلال العام الجارى وقد بلغت 7286 مليون جنيه مصرى فى 2023/12/31 مقابل 3679 مليون جنيه فى العام السابق

13 - الإفصاح:

يلتزم البنك بتطبيق قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/12/16 بالإضافة الى تطبيق المعيار الدولى للتقارير رقم 9 والصادر بشأنها تعليمات البنك المركزى بتاريخ 2019/2/26 حيث يقوم البنك بالإفصاح عن:

- التأسيس والنشاط
- ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة
- إدارة المخاطر المالية
- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة
- التحليل القطاع

14 - تضارب المصالح

يلتزم بنك القاهرة بسياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة و قواعد تداول موظفي البنك للمعلومات التى تخص البنك، حيث أن جميع موظفي البنك ملتزمين بميثاق السلوك المهني للعاملين بالبنك. أن مجلس إدارة البنك ملتزم بتقييم أعضاء المجلس بمعرفة رئيس المجلس وفقاً لنموذج معتمد يضع الابتعاد عن تضارب المصالح أحد أهم بنوده.

كما تحتوى قائمة الفحص لبنود دليل الحوكمة بالبنك وفقاً لأحكام القانون 194 لسنة 2020.

15-شكاوى العملاء وقطاع حماية حقوق العملاء :

- تم إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء بناء على تعليمات البنك المركزي في إطار الإهتمام الذى يوليّه بتطوير القطاع المصرفي ، وقد أكدت تلك التعليمات على أهمية العناية بحماية حقوق العملاء تعزيزاً لمبدأ الشمول المالي .
- الأمر الذي إستوجب وضع إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المصرفية ومستخدميها لضمان حصول العملاء على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية والحفاظ على سرية بياناتهم مع ضمان وجود آلية مجانية للتعامل مع الشكاوى بجانب رفع كفاءة الوعي المصرفي لدى كل من العملاء والعاملين به .
- وتهدف أيضاً إلي إيضاح آلية للتفاعل اليومي بين مقدمي الخدمات المصرفية بالبنك وعملائه ، وإجراءات إستلام الشكاوى والتعامل معها ، بدءاً من فحصها ومتابعتها حتي الرد عليها وإنهائها من خلال إدارات قطاع حماية حقوق العملاء الآتية :
 - ✓ الإدارة العامة لفحص شكاوى العملاء .
 - ✓ الإدارة العامة للمتابعة والرد .
 - ✓ الإدارة العامة لضمان الجودة وسرية البيانات .
- وتتمثل مهام قطاع حماية حقوق العملاء في الآتي :
 - إيجاد آلية فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء .
 - التأكيد على التعامل مع العملاء بمبدأ العدل والإنصاف والمصادقية في كافة مراحل المعاملات المصرفية دون تمييز
 - التأكيد على مبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية في صالات إستقبال العملاء بالفروع أو من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال أي وسيلة إتصال متاحة مع العملاء .
 - التأكيد على توعية العملاء بآلية تقديم الشكاوى ومتابعتها وذلك من خلال مطبوعات أو لوحات إرشادية أو كافة وسائل الإتصال المتاحة معهم -ولتيسير التواصل مع قطاع حماية حقوق العملاء إذا إرتأى لهم ذلك .
 - إستلام كافة الشكاوى الواردة عبر النظام الآلي (نظام معالجة الشكاوى) من خلال قنوات إستقبال الشكاوى المختلفة.
- وتحقيقاً لمعيار سرعة الإستجابة والتواصل يتم تأكيد إستقبال الشكاوى بإرسال رسائل نصية إلى العملاء تتضمن الرقم المرجعي للشكاوى والمدة المتوقعة للإنتهاء من فحصها (خلال 15 يوم عمل) .
- يلتزم مسئولى الفحص بمبدأ الشفافية والحيادية والنزاهة وإجراء الفحص الدقيق لكشف السبب الحقيقي لحدوث الشكاوى سواء كان أفراد أو إجراءات أو نظم داخلية .
- تتولى الإدارة العامة للمتابعة والرد مراجعة نتائج فحص الشكاوى من الناحية المصرفية والقانونية ، ثم الرد على العملاء والجهات المعنية ، كما تتولى إعداد التوصيات المتعلقة بإحكام الدور الرقابي والتنظيمي بشأن التعامل مع عملاء مصرفنا لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف و الشفافية .

- ويلي ما تقدم التواصل مع العملاء وإفادتهم بالنتائج عن طريق إرسال رسالة نصية تتضمن إنهاء شكواهم، وبضرورة التواصل مع مركز الإتصال للإفادة بتفاصيل الرد علي شكواه.
- يُعد القطاع تقارير دورية (ربع سنوية) تُرفع إلى الإدارة العليا واللجان المختصة وتتضمن دراسة وتحليل للشكاوى الواردة خلال الفترة ، وتكون مشفوعة بالتوصيات اللازمة للحد من تلك الشكاوى و تجنب تكرارها .

• أهم أعمال القطاع لعام 2023:

- إستقبال عدد 33,109 شكوى خلال عام 2023 ومن بينها عدد 18,321 شكوى صحيحة .
- حظي مركز الإتصال بالنسبة الأكبر من عدد الشكاوي التي ترد من قنوات تلقي الشكاوى المختلفة عام 2023 بواقع 94 % ، و يليه البنك المركزي بنسبة 4 % .
- حظي قطاع التجزئة المصرفية بالنسبة الأكبر من إجمالي الشكاوى الواردة للقطاع بنسبة 66 %.
- حظي قطاع المنتجات الرقمية على نسبة 25% من إجمالي الشكاوى الصحيحة .
- حظي قطاع الخدمات البنكية المقدمة للعملاء على نسبة 9% من إجمالي الشكاوى الصحيحة.
- نتج عن هذه الشكاوى تصعيد عدد (60) توصية خلال عام 2023 ، وتم الإنتهاء من عدد (56) توصية منها، وجرى العمل على حل ومتابعة عدد (4) توصية الأخرى للإنتهاء منها .
- وقد قام قطاع حماية حقوق العملاء أيضاً بمراجعة الإجراءات والنماذج والمنتجات والخدمات الخاصة ببنك القاهرة خلال عام 2023 وفقاً للتفصيل التالي:

العدد	نوع المستند
316	عقود تسهيلات إئتمانية
153	تعديل منتجات واجراءات وعقود مقدمى الخدمة
66	منتجات وخدمات جديدة
66	نماذج جديدة/ قديمة تم تعديلها

الخاتمة

اختتم بنك القاهرة عام 2023 بجهود حثيثة لتعزيز مبادئ الحوكمة مؤكداً على حق جميع أصحاب المصالح في تقييم أداء البنك وقياسه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والنزاهة في جميع تعاملات البنك والإفصاح وإتباع أفضل الممارسات و المعايير الدولية.

وفي هذا السياق، فإنه تم تحديث دليل الحوكمة الخاص بالبنك في مارس 2023 ليتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة بالبنوك كما يتم بصفة دورية مراجعته وتحديثه للدليل مع تغير القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، ويتم النشر على الصفحة الخاصة بالبنك لإعلام جميع الأطراف المعنية بالتطورات والتحديثات الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى التغييرات التي تطرأ من وقت لآخر على البنك وهيكله الإداري والتنظيمي.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

ليلى فارح المقدم
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات

حافظ أبو العزم
رئيس مجموعة الالتزام المصرفي
والحوكمة المؤسسية